اللفظ العربي أداة أساسية لتشكل الدلالة اللغوية

بن فريحة عبد الصمد

قسم اللغة العربية ،كلية الآداب واللغات، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر.

benfriha.abdessamed2014@gmail.com

الملخص:

...عناصر اللغة، تشكل في مجموعها النسيج المعرفي الدلالي والتداولي..فاللغة تشكل ذلك البناء المتراص من خلال الجملة المستوية الدلالة، وكذا من خلال محلها الإعرابي، فهي تخضع لقواعد أساسية يتم بها تحديد الوظيفة النحوية والدلالية، وتجعل من ذلك بناء الجملة المتراصة...

الكلمات المفتاحية:

الدلالة، السياق اللغوي، المجال الصرفي، النسيج النحوي، عناصر الجمل.

Summary:

...Elements of language, collectively form the semantic and deliberative cognitive tissue. Language constitutes that compact structure through the flat sentence, as well as through its expressive place, it is subject to basic rules by which the grammatical and semantic function is determined, and makes it the building of a compact sentence...

Keywords:

Indication, linguistic context, pure field, grammatical fabric, sentence elements.

مقدمة:

....لا شك في أن عناصر اللغة تشكل في مجموعها ذلك النسيج المعرفي الدلالي والتداولي، وذلك بحكم أنها تعد بناء مؤسسا على عدة قواعد وأركان ومجموعة من المقومات أو القوانين الأساسية، إذ بها يتشكل ذلك البناء المتراص ونعني به الجملة المستوية الدلالة، إن البحث في إمكانات اللغة من خلال نسيجها وأركانها إذ بذلك تتم عملية تراص العناصر، وتحصل العلاقة الدلالية بين مختلف أجزاء عناصرها، وهذا تبعا لموقع الكلمة وكذا محلها الإعرابي، ومن خلال ذلك التداول يتم تحديد موضوع لكلمة التي تخضع لقواعد أساسية ومن خلال ذلك يتم تحديد الوظيفة النحوية وتجعل بناء الجملة متراصا، "وتشكيل بنياتها وبناء على ذلك فإن لها وظيفة تختص بما هو أسلوبي ودلالي واتصالي""[1] إذ أن ذلك يعني أن الكلمة في حقيقتها ما هي غلا كلام منطوق أو مكتوب لأي لغة كانت حيث يمكن تفكيك ذلك الكلام إلى كلمات يمكن تجزئته إلى وحدات من خلال الفهم اللساني وذلك من خلال "وجو تدرج هرمي في العمليات التي ترشدنا إلى تحديد مكان ثابت للكلمة كنظام اللغة[2]". ولا شك في أن للكلمة العربية صورة صامتة دلالية في المعجم العربي وترتسم صورتها في ذهن المتلقي، لذلك فالكلمة تعد نواة أساسية في التحليل الدلالي وكذا التداولي ومن خلالها يتم ترتيب ذلك النسيج اللغوي الدلالي وأيضا تحديد اتجاهه، ولذلك فقد جعل النحاة للكلمة المفردة الوظيفة الأساسية في مختلف الأبواب النحوية وحمَّلوها وجه المعنى ووجه الصورة الصوتية ولذلك فهي تعد النواة الأساسية في المعرفة وكذا التعلم...."إن الكلمات مثل كل العلامات والرموز لها صورتان من الوجود: وجود بالقوة في اللغة ووجود بالفعل في الكلام"[3]....فالبنية الصوتية والبنية الصرفية يتعاونان مع البنية النحوية في النظام النحوي لتحقيق هدف مشترك هو عملية التواصل[4].

لا شك في أن للكلمة من خلال ذلك الصوت اللغوي قد تحدد الصفات الصوتية أكثر دقة....حيث من خلال ذلك تتحدد البنية الصرفية القابلة للتوزيع الصرفي وتتحول أيضا بالتحليل الإعرابي إلى أبواب نحوية مثل الفاعل والمفعول به والصفة والظرف والجار والمجرور[5]، وعليه فإن الكلمة في البناء الصرفي تمثل ذلك الاتجاه الأساسي في المجال الصرفي التصريفي، وهذا بخلاف ذلك النسيج النحوي حيث يتمثل فيه الاتجاه السياقي، إذ أن النظام اللغوي في هذه الحالة يتوقف أساسا على ذلك الترتيب الأفقي التصاعدي تبعا لموضع عنصرين أساسيين بعضهما من بعض حيث أن الفعل يقع أصلا قبل الفاعل، وهذا بحكم الدرجة إذ أن العلاقة المتدرجة بين النظام الأفقي لعناصر الجملة، تقتضي التبعية التركيبية والترتيبية ومن خلال ذلك النظام الأفقي والموقف البنيوي تتألف أركان الجملة بعها من بعض حيث يتحقق ذلك النسيج اللغوي وتبعا لذلك يتحدد الاتجاه الدلالي والتداولي، وهنا يجدر

بنا أن نشير إلى تحديد الاتجاه التداولي من خلال دور الكلمة، إن مصطلح التداول أو قل التداولية يعود في حقيقة أمره إلى ذلك الفيلسوف الأمريكي" تشارلز موريس 1983" حيث استخدم دالا على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلاقات وهذه الفروع الثلاثة هي:

1-علم التركيب ويعني العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.

2-علم الدلالة الذي يدرس علاقات العلامات التي تدل عليها أو تحيل إليها.

3-التداولية وتشتغل أساسا بدراسة وتحليل علاقة وتحديد العلامات بدلالاتها ومفسرُها وبصورة أخص ما يتعلق بحقيقة المنطق الداخلي الكامل في العلوم الإنسانية عموما تنظيما وتنسيقا متكاملا ومتسلسلا، وذلك بموازاة ترابط وتعالق العلوم الطبيعية وانسجامها وكذا تسلسلها، فاللغة بوصفها وبمكوناتها تعد إحدى أنظمة العلامة الدلالية، وبذلك تتحقق أيضا في اللسانيات صفة علم العلامات اللفظية وهذا بحكم أنها جزء من السمياء الذي يُعد علم العلامات العام، وبناء على ذلك "فالكلمة ما هي إلاّ علامة من علم العلامات"[6] والتي تعد جزءا إشاريا دالا له ضوابط ومعايير تحكمه رغم أن الواقع اللغوي واللفظي يقرر أن عموم الناس ليسوا سواسية أمام الألفاظ في إدراك مدلولاتها وأبعادها، وقد تفتقد القدرات التي تمكنها من تجلي الضلال التي قد تثير الفروقات الدلالية وتحمل أثر البيئات المختلفة، وكذا التجارب المتباينة والحوادث والثقافات المتعددة، فالكلمة إذا كانت هي التي تحدد الاتجاه التداولي فإن ذلك يجدر بنا من خلال تحديد جوانب التركيب اللغوي بغية الإحالة إلى أسباب لغوية، دون التطرق إلى الفروع التي لا علاقة لها بالجانب اللغوي الآخر، وهذا يعني أننا نحرص على دراسة محددة تقتصر أساسا على مجال تحديد علاقة الاستعمال، ومن خلال ذلك تحديد موضوع البحث اللغوي وكذا مكان الكلمة في مجال حقل تفسير الكلام وتحديد جوانب السياق الذي يوضحها ويحدد ويكشف مقاصد ومدلول المتكلم من خلال كلامه، وبناء على هذا قال أهل اللغة أن للمعنى مستويات ثلاث:

أولها: المعنى اللغوي: ونعني به ذلك المعنى المأخوذ مباشرة من سياق دلالة الكلمة أو الضمائر أو الجمل المبنية على تناسق دلالة الكلام، وهو ذلك المعنى السياقي العام، ثم ذلك المعنى الكامن أو الموجود بالقوة، وهو معنى المتكلم.[7] وهنا يرى مصطفى صادق الرافعي: أن نظام المعاني بالألفاظ يعتمد على التخصيص المؤكد وبدون اللفظ لا يوجد المعنى، فتلك هي ظاهرة الاستحالة، ولكنه يخصصه إذا كان جنسا ويؤكده مبالغة في تلوين صورته النفسية حتى تنطبق أجزائه ويقوم كل جزء منها في البيان اللغوي[8]، وموافقة لهذا فإنه بقدر ما تكون إمكانات

الكلمة وقيود موقعها وكذا موقع الجملة لا يقل أهمية في تحديد مختلف وظائفها من جهة وتحديد موقع أساسي في تحديد دلالة موقع الوظائف...ومما هو معلوم أن مجال الكلمة قابل للتغيير في كثير من الأحيان، وأن الكلمات ذات المعاني المركزية الثابتة إلى حد ما هي الأخرى صورة مختلفة في التطبيق والاستعمال[9]، وهذا يعني أن تلك الكلمات هي التي قد تحدد تبعية المفردات المكوِّنة لتلك الكلمات وما يترتب عنها من دلالات ومعان مناسبة، فهي بقدر ذلك يتحدد موقع الكلمة وكذا موقع مختلف أركان الجملة، وكل هذا مهم في تحديد الوظائف النحوية المكونة لوظائف أجزاء الجملة من خلال مختلف عناصرها...إن مختلف عمل هذه العناصر ومن خلال تحديد وضيفتها يتحدد ما إذا كانت الكلمة مفردا أو جمعا أو أنها فعل يدل على الماضي أو الحال أو هي وظيفة من الوظائف الأخرى، لتكون المنهج الذي يراعى عند دراسته. ولذلك لا بد من مراعاة بعض الخطوات مثل:

-وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسميه "فيرث" بالمقام على ملاحظة كل ما يتصل بهذا المقام من عناصر أو ظروف أو ملابسات وقت الكلام الفعلي العملي.

-وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس.

-النظر إلى الكلام اللغوي على أنه مكون من هذه الأحداث معقدة أو مركبة[10]، ويؤخذ من هذا أن الكلمة مزيج من عناصر مختلفة: -لفظ ومعنى ومدلول -وأن ذلك المعنى هو تلك العلاقة الجامعة بينها والتي من خلالها قد يتحدد اتجاه التداول حسب ثلاث جهات هي:

-الرمز: ويُعنى به الكلمة المنطوقة والمكونة من مجموعة معينة من الأصوات مثل كلمة "منضدة".

-المحتوى: وهو الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع الكلمة أي "منضدة" وهذا قد سمّاه: أوجدن وريتشارز بالفكر.

-الشيء: -المعنى- وحسب رأي بعض اللغويين أن الكلمة المعزولة لها معنى عام يُعتبر حقيقة من اللغة بينما معناها الخاص يكون حقيقة من الكلام[11]، إن اللغة بمختلف مكوناتها هي التي ترسم الطابع الاجتماعي الإنساني بطابع خاص يميزه عن غيره من مجتمعات الكائنات الأخرى، وذلك من خلال لغاته الخاصة وما تحويه من كلمات وتراكيب وأساليب مختلفة وطرق بلاغية وبيانية من تشبيهات واستعارات ومجازات، فكل هذا الألوان اللغوية والبيانية ذات الصلة بمختلف المجتمعات تفرضها ظروف الحياة العامة والمختلفة، ومن خلالها تتحدد طبيعة العلاقة

بين مختلف الكلمات ومدلولاتها، ومدى تأثر بعها ببعض حيث أن: -الكلمة تعد وحدة أساسية محسوسة سواء كانت منفردة أو مستخدمة في جملة بطريقة ما... "فعندما يكون الصوتيم مجردا بالنسبة للصوت على حين أن ظهور الصوتيم في الحقيقة يكون محسوسا في الكلام، ومنها أن الكلمة هي التي تفسر هذا الحقيقة"[12]، ومما هو مشاع بين مختلف اللغات أن بينها تشارك لغوي في كثير من الكلمات التي لها نفس الدلالة وهذا ما جعلها متقاربة ومتداخلة من حيث الألفاظ مما سمح لها بتفسير بعضها البعض على المستوى المعجمي أو التركيبي وحتى الدلالي والقاعدي، وما كثرة المترادفات في لغتنا العربية إلا دليل على ذلك، حيث نجد أن كل مجموعة من المفردات تنفرد بحيز دلالي تميزت به دون سواها مثل ذلك المجال الدلالي الخاص بأعضاء جسم الإنسان، وحتى الحيوان وغير هذا من مكونات هذه الطبيعة الواسعة وما تزخر به من عظيم مخلوقاته التي سخرها الله لخدمة هذا الكائن الحي على اختلاف أنواعه وأشكاله.

فالكلمة التي تعني العلامة اللغوية وغيرها هي شاهدة على أحقية هذا الإنسان لها من جهة، وعلى قدراته الذهنية والفكرية الدالة على ذلك النسق الثقافي الذي مكنه خالقه منها، وهو من خلالها يمارس حياته فكل ما في هذه الطبيعة قد استخدمها لصالحه بوصفها علامات ذات دلالات معنوية تحددها وتصفها ثقافة المجتمع، فالكلمة تعد الوحدة الصغرى التي تحدد هذه الدلالات وتوجهها نحو المقصود المادي أو المعنوي لغرض محدد ومعين دقيق. إن الكلمة قد تتعدد مداركها ودلالاتها بحكم مواقعها المختلفة، لذلك يعتبر اللسانيون المعنى أو المدلول الذي يُجَدَّدُ فيه لسان أو منطق المتكلم، وذلك من خلال سياقات محددة ومختلفة، وهذا بل أن يأخذ مكانه المحدد في معجم اللغة الذي يعد جزء مميزا وهاما يعكس تصورنا الحقيقي لإدراك مفهوم الكلمة. لذلك قد يحدث تغير واختلاف في المعنى الدال وهذا عندما تنتقل الكلمة من صورة إلى أخرى أو "من الصورة الثانية إلى المتحركة لمعانيها....ومن أسباب هذا التغير هو الحاجة إلى كلمة جديدة أو كلمة أقدر من غيرها على التعبير المقصود"[13]، لذلك فإن عدم إيفاء الكلمة بحقيقة مدلولها قد يكون سببه توظيف الكلمات المستهجنة التي لا قدرة لها على توظيف الدلالة المطلوبة، لذلك فهي تظل تتردد بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي العملي وتتأرجح بين الصعود نحو العُلى حينا وتهبط إلى الحضيض حينا آخر حينما تفقد دلالاتها الحقيقية في الاستعمال حيث تتلاشى من قاموس الاستعمال لذلك وضع ما يسمى بـ"قانون المعنى وكان طموحا، والهدف منه هو تحديد قوانين المعنى، ومن أقدم المعنى الذي يفرق بين المفردات وكذلك قانون الانتقال من المادية إلى المحسوسة من المعاني المجردة أكثر ورودا من الانتقال نحو الاتجاه المضاد"[14]، لذلك قد تتأثر الكلمة في حالة سيرورة تطورها وذلك بحكم وجود

عوامل مختلفة تترك تأثيرها الحقيقي على التوجه الدلالي والتداولي، خاصة منها علاقة اللغة بالفكر والمجتمع ويحصل ذلك أيضا بتطور الحياة وأيضا بالصراع في مجال استعمال اللغة، وأن الجهاز الفكري الضخم المعقد للتعبير عن الحاضر البسيط والمتداول كمن يستعمل مولدا كهربائيا في إدارة جرس صغير[15]، ولذلك لا يمكن أبدا اختفاء كلمة إلا من خلال اختفاء مدلولها الدال عليها وحتما فإن لذلك الاختفاء أسباب لها علاقة بالصوت أو بالدلالة، ولذلك فاختفاء الدلالة يتبعه اختفاء المدلول حتما، فقصور الكلمة يقتضي قصور المعنى عن تأدية الغاية المقصودة، وذلك بحكم أن الكلمة ليست إلا وسيلة من الوسائل العديدة التي تستطيع اللغة بواسطتها أن تؤثر على التفكير، وبها يتم التعبير وذلك باستخدام الكناية أو التورية أو المجاز...ولهذا قيل بأن الكلمة تدل على معنى عنيفاً وذلك من خلال تلاعب بالكلمات واستخدامها في أكثر من موقع قد يحتمل أكثر من دلالة، ويفهم من هذا أن الكلمة في اللغة العربية هي التي تكون مستوفية الدلالة حيث تتم بها الدلالة بغية إيفاء المعنى وقد قيل في معنى ذلك أن الكلمة في أصلها تعبر عن ذلك المعنى العنيف الذي يختاره المتكلم للدلالة على ذلك الغرض، ولذلك فإن الكلمة في حقيقتها هي التي تدل أو تحتمل ذلك المعنى المقصود أو المجرد أو غير المجرد، وهذا يعني أن ذلك التجريد يعني قيام الأسماء أو الصفات مقام موصوفاتها فكأنها تعني أن الكلمات تحل محل مدلولاتها، وكذا الأشياء الدالة عليها ولذلك فإن للكلمة دورا فعالا قويا في حياة الإنسان ولها تأثير فعال في تنظيم سلوك الإنسان، وهذا بحكم أن تملك دلالة قوية قد تعبر بها عن صفات متعددة أو مشتركة موجودة في مجموعة من المسميات، وهذا نحو قولنا إنسان، شجرة، حيوان.

إن تلازم الكلمة ضمن عناصر الجملة المستخدمة في الاستعمال اللغوي هو الذي يعطيها روح البقاء أو يمكنها من الاستمرار في الحياة، وذلك من خلال كونها تملك القيمة الحقيقية للكلمة، فهي بمقدار دلالاتها تضمن تلك القيمة، وهذا من عموم تداولها وشيوعها، فوجود الترادف والاشتراك يجعلانها سببا قويا من ناحية العنصر الصوتي باعتباره عاملا قويا من عوامل استمرار حياة الكلمة أو انقراضها وانتهاء حياتها...لذلك فاللغة دائما تعمل وباستمرار إلى أن تبلغ درجة التوازن الدقيق القائم على أساس القاعدة المنطقية السليمة، وذلك بواسطة الاقتراض من كل ما أساسه المنطق الصحيح بغية البقاء، بقاء الحياة الإنسانية، حيث أنها تقترض من غيرها ما هي بحاجة إليها، وتستغني عن غير ذلك..."لأن رجال اللغة وجدوا أن قانون التوازن اللغوي يفرض أن تموت كلمات، وتحيى أخرى في التعبير والتواصل، والتي تختفي من الاستعمال هي تلك الكلمات التي تدل في الغالب على الأشياء المادية خاصة"[16].

فإذا كانت الكلمة كائنا حيا فإنها تقتضي حتما أن تبحث عن موطن حي تتخذه موطنا لها لتعيش وتنمو فيه وذلك بأن تستعيرها أمة من الأمم، وفي هذه الحالة قد يتغير معناها الأصلي، وتتخذ لنفسها دلالة وفق حال الأمة الجديدة، وهذا نحو كلمة "حبل" التي تحولت في بلدان أخرى وصارت "Cable"، أو نحو كلمة "شيك" التي أصلها في العربية (صك)، وهذا يحدث لكلمات كثيرة في استعمال اللغة[17]...وهكذا تظل اللغة تنمو وتتطور من طور إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى قد تكون أحسن وأفضل من الأولى، فهذا التحول والانتقال تفرضه الظروف والضرورة الاجتماعية والحاجة الإنسانية، حيث يحدث في الكلمة "لتحصل الاستجابة لحاجات المتكلمين بها وعندها تؤدي وظيفتها الاجتماعية على خير وجه في كل الأحوال، وحتى لا تبقي عاجزة أو جامدة عن مواكبة الحركة التواصلية الدائمة"[18]، لذلك فمثل هذه الحالة الإنسانية هي أمر طبيعي وحتمي تستدعيه طبيعة النمو الاجتماعي، وتفرضه ظروف التطور والتغير الإنساني، فاللغة لا تتطور بصفة كلية، وإنما قد يبدأ هذا من الكلمة أو من بعض أصواتها بحكم الضرورة الاجتماعية، ولذلك فهذا أمر طبيعي أساسي يحدث حسب طبيعة الظروف الاجتماعية، فهو يصيب الكلمة كلما دعت ظروف الحياة إلى التطور والنمو والتغير، وهذا النمو والتغير يستدعي حسن اختيار وانتقاء الكلمة لتؤدي وظيفة محددة في الحقل اللغوي الإنساني...فقد تستخدم الكلمة كلفظة في أحيان كثيرة للدلالة على معنى الجملة، أو الجملة التامة، ومن هذا الاستخدام ما جاء في النص القرآني قال تعالى: "وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا"[19]، فالكلمة العليا هنا تعني: التوحيد الخالص، وجاء في قوله صلى الله عليه وسلم "الكلمة الطيبة صدقة" ،ومراعاة للفظ الكلمة "قال الكثير من الدارسين أن معنى الكلمة هي على إطلاقها تفيد معنى الكلام المؤدي للمعنى المفيد لذلك قيل: أن الكلام المفيد هو المعنى اللغوي لها... وهذا يعني أنه يطلق في اللغة على اللفظ المفرد الدال على معنى[20] ،وفي حقيقتها أنها جملة مقيدة المعنى، ولذلك فهي مصطلح نحوي موجود في اللغة ولهذا قُسِمت وفق معانيها ومستوياتها، وبناء على ذلك فقد يترتب عن ذلك تحديد نوع الكلمة في التركيب النحوي حيث يكون التقسيم قائما على أساس التصريف الإعرابي بمعنى دراسة العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة تذكيرا وتأنيثا، وكذا جمعا وإفرادا وتثنية، وقد يمتد هذا التقسيم إلى مستوى تصنيفي آخر يصطلح على تسميته بالترتيب أو الرتبة والتي تعني "ضوابط تحديد مواقع الكلمات" في الجملة وهي متعددة بتعدد اعتباراتها في التراث النحوي، وقد يدور التقسيم حول فكرة التعيين أي المادة التي تحدد بها الكلمات مدلولاته[21]...لذلك يستوجب أن تشتمل اللغة الفصحى على نظام دقيق لربط الكلمات بعضها ببعض وهذا مع مراعاة لمقتضيات دلالاتها العقلية التي تتضمنها قواعد النحو حيث يمكنها ذلك من التعبير عن المعاني والأفكار، بشكل أيسر وأيضا

وجود خواص بنيوية وهذا في مجال التعريف والتنكير بحيث تمكنها بشكل أيسر وأسهل من أداء وظيفة الاتصال والتبليغ...فالكلمات ذات الدلالة المحددة يستلزم أن تتناسب مع بناء النص لفظا ودلالة، وهذه المعرفة ينبغي أن تؤسس على أسس عملية محددة دقيقة وصحيحة وذلك بحكم أن هذه الدراسة قد توصلت إلى تحقيق قدر كبير من الضوابط في تحديد طرق ومناهج هذه الدراسة التي في حقيقتها ترتكز أساساً على معيار القياس والدقة والضبط، خاصة القياس أو المعيار النحوي الذي بحكم أهميته أضحى علما أساسيا قائما بذاته له وظيفة أساسية في الخطابات وتدوين المدونات لذلك فإن موضوع دراسة الكلمة صار في هذا المجال أساسا سواء كانت الكلمة مفردة أو مركبة ضمن عناصر الجملة حيث بها يستوفي عامل الدلالة، فحين تكون مفردة يستوجب أن يكون محددة النوع هل هي حرف أم فعل أم اسم، وأما في خلاف ذلك خاصة في التركيب فيستلزم تحديد وظيفتها النحوية والمعجمية، فهذا التركيز على الكلمة يستلزم معرفة طبيعة بناء النص، وحتى مختلف أبعاده ودلالاته ومضامينه، وهي ضرورة حتمية تفرضها طبيعة النص لا يمكن تجاهلها. "الكلمة هي الوحدة الأساسية في بناء الكلام ومنها يبدأ التحليل للتمييز بين أنواع النصوص، فانتقاء مفردات المحتوى ذات الأولوية في التدريس أمر ضروري"[22]، حيث لا يمكن استيعاب مضمون محتوى النصوص إلا من خلال فهم معاني الكلمات المكتوبة وتحديد مدلولاتها ومضامينها "إن تحديد الألفاظ الخاصة بكل موضوع عند التأليف...على أن تختار التي يحتاج إليها التلاميذ والتي توسع معارفهم"[23]. لا شك في أن للكلمة بعدا دلاليا معتبر فهي مادة لفظية يتحدد مدلولها من خلال نطقها أو كتابتها. زمن خلال كتابتها قد تتحدد حركاتها الفيزيولوجية التي تكون سببا في تحديد العناصر المكونة لها، وعلى ذلك قد يتم تحديد كيفية نطق تلك العناصر مثل: الهمس، الجهر، الشد، المد وغيرها من الصفات الأخرى "فالوحدات النطقية هي التي تشكل هيئة الكلمة في سياق الجملة ثم في مَدرج الكلام، فكل هذا أساسه بنية الكلمة التي يبدأ التركيز على التعبير الكتابي في مجال التواصل، ويتشكل ذلك في عدة صور منها الإنشاء والتمارين الكتابية"[24]، ولعل من خلال تحديد طبيعة الكلمة ودراسة شكلها ونوعها يمكننا التوصل إلى تحديد معرفة لغة هذا النوع من الأسلوب، وكذا تحديد نوع اللغة المستعملة في ذلك الخطاب أو تلك الكلمة وهل هي مطابقة للمطلوب أم لا؟ "لذلك ينبغي أن يستمر الاهتمام بممارسة عملية الكتابة والتعبير اللغوي بنوعيه والتركيز على المكتسبات اللغوية السابقة لتوسيع دائرة المعرفة اللغوية حتى يكون –التلميذ– قادرا على فهم الأخبار المسموعة الملائمة في لغتها وموضوعاتها"[25].

إن دراسة الكلمة ومحتواها يستدعي حتما تحديد دواعي ذلك الاختيار اللغوي والذي من خلال تحديده يتم تحديد دواعيه الاجتماعية أو السيكولوجية أو التربوية...وقد يكون بسبب اعتبارات أخرى. إن كل هذا لا يمكن أن يحقق ذلك البعد المعنوي لمختلف الأبنية اللغوية إلا بمعرفة العبارة التي قد تلعب فيها الدور الأساسي في تحديد طبيعتها. فالكلمة ذات الأثر الفعال هي التي قد تحدد طبيعة المقارنة بين مختلف أبنية النصوص من حيث السهولة أو البساطة أو الصعوبة أو التعقيد، ومعرفة كل هذا قد يساعد على ترتيب الأفكار وعرضها عرضا منظما ييسر فهمها ويوضح الغرض منها[26]، لذلك يمكن القول بأن النص المعقد دلالته قد تكون كلماته وألفاظه في الأخرى معقدة وصعبة وغير مألوفة لكونها نادرة الاستعمال والتداول وربما تكون مضامينها هي الأخرى معقدة وصعبة الاستيعاب والإدراك، ورغم كل ذلك فإن دراسة حقيقة مكونات الكلمة قد تسمح لنا بتحديد "وكشف أنواع الجمل أو مكونات النص وما تحتويه من صفات وأفعال وحروف وأسماء ومن خلال كل هذا قد يتم تحديد عناصر الجملة ووظيفة بعضها والحكم الإعرابي الذي يعطى لها داخل الجملة"[27]، كما أنه يساعد على تحديد دراسة الكلمة وعلى تحديد أنماط الجمل وكذا طبيعة مختلف عناصرها، حيث تتسم بالموضوعية أثناء وصف الواقع ونقل الأحداث ومختلف الحالات...أم أن كل ذلك وهم وكلام عام يفتقد إلى المواصفات الموضوعية وإلى اللغة المكتوبة النزيهة. إن دراسة الكلمة بموضوعية قد تكشف لنا تلك العلاقة الحقيقية التي تربط ذلك النص ببنيته وحقيقته ومضمونه، وحتى يمكن تحديد هويته من حيث الانسجام والتلاؤم بين محتويات كلماته ومضامينها ودراساتها...تمكن القارئ من معرفة الدلالة الزمنية المستفادة من الفعل وتدريبه على تطبيق ذلك في الأخبار وتوجيه الخطاب ومعرفة نوع الصياغة اللغوية المستخدمة[28]، ومن خلال ذلك يمكن لنا دراسة الكلمة وتحديد معرفة بنية النص وكذا صاحبه وعلاقته بذلك الوسط الذي عيش فيه المتعلم من خلال حقيقة الكلمات ودرجة التفاعل بين النص ومتلقيه، وكذا من خلال دراسة الكلمة دراسة واعية وافية قد تمكننا من تحديد معرفة بيئة النص ومدى علاقته بذلك الوسط الذي تتداول فيه تلك الكلمات من خلال درجة التفاعل معها. لذلك فهو قد يساهم في تعميق الفهم لدى مختلف الفئات ومدى إدراكها لحقيقة بيئة حياتها الطبيعية. إن هذه الدراسة قد تساعد في تحديد الحكم على حقيقة التجاوب بين المنشئ والمتلقي خاصة مع النصوص من جهة، ومن خلال معرفة تلك الكلمات من حيث تداولها وقربها من ذلك الواقع المعاش قد تساعده على عملية الفهم والإفهام، وهذا دليل قوي على قوة الأدلة التي توحي إلى التجاوب الفعلي والإيجابي الذي ينبغي أن تسعى دروس اللغة إلى تعزيز الارتباط الوثيق بمختلف الفئات وشرائح المجتمع. إن الكلمة قد تجد مكان لها في ذهن الشخص إذا

استوعب بعدها وتجاوب مع مدلولها. فإن ذلك قد يساعده على تجزئة النص وتحديد أبعاده الدلالية وهذا بتوقف على المعرفية الحقيقية لكلماته ومفرداته، وعلى ضوء ذلك الفهم قد تتحدد طبيعة النصوص وتتم معرفة ألوانها وخصوصياتها من حيث كونها أدبية أم علمية وما يندمج ضمنها من ألوان مختلفة قد تمكن المتعلم من ممارسة أوجه التعبير المختلفة.

فدراسة الكلمة دراسة معرفية قد تمكننا من التمييز بين مختلف أنواعها وهذا من حيث تحديد دلالتها المعجمية... وما علاقة هذه الدلالة بالمجتمع؟ وهل هي مستمدة ومأخوذة من عمق بيئة المتعلم والقارئ؟ وهل هي مستمدة من ثقافته وعاداته وتراثه؟ وأكثر من هذا هل هي مستوحاة ومستمدة كذلك من محيطه ووسطه الاجتماعي؟ كل هذا العلائق قد تمكِّن أولادنا في طور التعليم من استخدام أدواة الربط والصيغ التي تعلموها استخداما صحيحا، قد تساعدهم على تنمية وتوسيع معارفهم ومعلوماتهم في حدود مجال معرفة بيئتهم، ومن خلال دراسة الكلمة ضمن حيزها قد يساعد ذلك على معرفة حقيقة مكونات النص، بحكم أن النصوص تتسم بصفة عامة من مزيج من فنون القول المختلفة، وذلك مثل النصوص النثرية ومختلف أنواعها العلمية والأدبية، وما تحويه من دلالات وألوان تجعلها متمازجة ومتماسكة شكلا ومبنى...وحتى النصوص الشعرية تتمن هي الأخرى ألوان مختلفة من الأنواع منها: المسرح الشعري والشعر الغنائي والشعر الوصفي والرثائي والهجائي والمدح والفخر والسياسي والاجتماعي والوطني والديني.

إن كل هذه الألوان من مختلف الفنون، تتطلب كلمات مختارة متناسبة مع كل غرض من هذه الأغراض، وهذه بالإضافة إلى النص الأدبي الخالص الذي يتضمن أبعادا وقيما إنسانية وخلقية واجتماعية وثقافية ودينية، فكل هذه المضامين تفرض على الأديب والمنشِئ اختيار الكلمات المناسبة لطريقة العرض وهذا مثل الحوار الطبيعي الهادف الذي يستوجب توظيف كلمات وعبارات تتناسب وتتماشى مع الموقف التعبيري المناسب لهذا النمط المحدد. إن أية عمل فني أو فكري ينبغي أن يرتبط ضمنيا بحقيقة الكلمات المناسبة....الكلمات السردية ينبغي أن يسودها الكلمات الدالة على ذلك الحدث نحو الأفعال وما يقوم مقامها واقعيا "...هذا بخلاف النصوص الوصفية التي تهدف إلى نقل الحقيقة، والتي قد ترتفع فيها نسبة الكلمات الدالة على صفات محددة لشيء معين، وما يتضمن حقيقتها ومعناها، وهذه كلها من صور التبليغ اللغوي"[29].

ولذلك فإن دراسة مضمون الكلمة من خلال موقعها يعمل على إثارة دلالتها، ومن خلال ذلك قد تتحدد شخصية الكاتب المتفاعل مع مجموع ألفاظه ومفرداته، وهذا يوحي بأن لكل كاتب مفرداته وقاموسه اللغوي، قد يتميز بها عن غيره ويظل معروفا بها...حيث تختلف الكلمات المستخدمة من صاحب نص في مقتبل العمر عن الكهل الكبير، فكل واحد منهما يتأثر بمجموعة من الاستعمالات اللغوية يميل إليها وتفرضها عليه عوامل مكوناته الشخصية التي تناسب مستواه العقلي، ومستوى العمر لديه، وهذا يتطلب أيضا دراسة نوع الكلمة وتحديد طبيعتها، فكل هذا يستوجب معرفة صياغتها وعلاقتها بالمضمون، كما يستوجب معرفة وتحديد ميولاته الفكرية والعاطفية والاجتماعية، ومن خلال كل ذلك قد يتم تحديد مجالاتها ودلالاتها، كما قد يتم من خلال ذلك تحديد سماتها المنطوقة والمكتوبة ومن خلالها أيضا قد يتم تحديد اتجاه صاحب النص، ومعرفة وحي تحديد مستواه الثقافي وطبيعة ثقافته ونوعها وإلى ذلك تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه، وهذا من خلال المفردات الموظفة والأكثر استعمالا، وذلك على أساس أن الجملة في حقيقتها هي أصغر وحدة بعد الكلمة، بحكم أنها قد تتكون من كلمات معدودة ومتناسقة تتضمن مفهوما ودلالة محددة منسجمة مع طبيعة مضمون النص، لذلك فالعلاقة التي قد تربط بين الكلمة والجملة، هي التي تقوم على التوافق والتناسق بين بنية الجملة والدلالة، وهما اللذان قد تحددهما تلك العلاقة الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية والدلالية، ولذلك فإنه يمكننا القول بان تحديد سياق الجملة العام يمكن أن يتحدد انطلاقا من الكلمة، ومن خلال النسيج العام للبناء اللغوي، بحكم أن رسم الجملة من خلال مختلف العناصر قد يتوقف على قواعد تعمل على تنظيم محدود ومرتبط بأصول الكلمة الأساسية فالتنظيم الجملي في اللغة العربية ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الجملة الفعلية والجملة الاسمية وهذين القسمين معيار تحديد نوعهما هو تغيير موقع الكلمة فإذا قلنا: سمكة تتكلم فهي جملة اسمية، أما إذا قلنا: تتكلم سمكة فهي جملة فعلي، فتغيير موقع الكلمة هو الذي حدد نوع الجملة من كونها اسمية إلى فعلية..."فالإسناد هو العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفاعل ونائبه والفعل وعلاقة التخصيص ويقصد به المنصوبات، هي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى، يتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها وهي قرينة التعدي، وقرينة الغائبة، وقرينة الظرفية..."[30]، وهذا ما جعل الجمل تتنوع وتتعدد تبعا لمختلف تعدد وتغير مواقع الكلمات المكوِّنة لها من مثل التقديم والتأخير والحذف والحصر والقصر والوصل والفصل..وكل هذا قد يعمل على تحديد مختلف الأساليب المستخدمة في مختلف النصوص اللغوية، إن تحديد الكلمة ومعرفة أشكالها وأنواعها قد يساعد على تحديد الوصف الذي يصبغها فهو قد يوصف بالأسلوب العلمي بخلاف الكلمات التي قد تدل على الحدث، ولذلك فإن هذه

النصوص غالبا ما تكون تميل إلى الاتجاه الأدبي، التقريري، وقد تتضمن الكلمات معنى الطلب من نحو النهي والدعاء والأمر..."والتساؤلات من الإنكاري والاستفساري والتمني، كل هذا الكلمات يكون أسلوبها إنشائيا وإذا حلَّ لها وجد لها تمييزية خاصة بتقرير أن الكلام يغير والأسلوب يبرز"[31]، كل هذا يدفعنا إلى القول بأن الغاية من دراسة الكلمة وجذورها قد يمكننا من تحديد مختلف النقائص التي شملتها مختلف النصوص المتناولة بالدرس والتمحُّص من خلال البحث والتحري الدقيق للوقوف على مختلف الأسباب التي تعيق هذه النصوص من تحقيق الغايات والأهداف المرجوة، ومن خلال استعمال مختلف السبل المسهمة في تثبت المكونات التي قد تساعد على معالجة هذه النقائص الجزئية وتخلصها من الانحرافات، وهذا بغرض التحكم الحقيقي في إيجاد نصوص تقتضي حيازة اكتساب الملكة اللغوية القوية من جهة، ثم من وراء ذلك تحديد مختلف النظريات التي قد تعمل على حيازة اكتساب الملكة اللغوية والتمكن من معرفة مختلف الآليات التي قد تؤدي إلى بناء نصوص متوازنة معرفيا وعلميا وتربويا، وهذا بحكم أن الكلمة تمثل معالم مختلف الحروف المؤسسة على احتواء الدلالة اللغوية من خلال ما يتصل بها من مختلف الصور والمحاسن، بحكم أنها أساس العلاقات والقرائن ومختلف أنواع ألوان الإنشاء والتعبير وما يترتب على ذلك من مواقف كلامية لغوية ذات بعد دلالي، وفق أسلوب محدد تعجبي او استفهام، كل هذا قد يُحدث بناء لغويا مترابطا دلاليا ومنسجما وفق ألفاظ وكلمات متوافقة، قد يتحقق من خلال ذلك أساليب استفهامية أو تعجبية مختلفة ومحددة الدلالة، ولأن ذلك نجد أن الكلمة من خلال عهد الأولين قد عملوا على تأليف الرسائل على أساس مجموعة من الكلمات ذات الدلالات المفيدة والهادفة وعملوا على تحديد مدلولاتها ومعانيها من خلال تقليب الكلمات وتعيير مواقعها، ولذلك فكل تلك الدراسات تعد نواة ونسيجا قويا لترسيخ ذلك النسيج اللغوي الذي يعمل على تقوية مختلف الحقول اللغوية من خلال روافدها وتداولاتها....وهذا على أساس أن اللغة في حقيقة مكوناتها هي نظام متكامل من الأدلة المتواضع عليها، بحكم أنها تتكون من عدة وحدات من الألفاظ تتداخل وتترابط وفق قوانين ونوامس مضبوطة دقيقة ومحددة، كل عناصرها تخضع لمعايير محددة بدقة بداية من بنيتها الصوتية، فالتركيبية، فالدلالية، لتكوّن في نهاية صورها البنية اللغوية المتكاملة التي تؤهلها للقيام بوظيفتها التبليغية والتواصلية والتعلمية، بناء على ما تتميز به من خصائص وظواهر أهمها هي ظاهرة الإعراب المستمدة من اللغة السامية الأم، وهذا يؤكد ويثبت أن ما تتميز به هذه اللغة من خصائص موجودة في اللغة العربية، وما ظاهرة الإعراب التي سبقت الشعر الجاهلي يوحي بأن الإعراب ظل ينمو وينضج حتى تجسد وظهر في الشعر الجاهلي، وما مقومات هذه الظاهرة إلا دليل على إحدى مقومات بنية اللغة العربية، التي هي في ظاهرها أصوات تعبر عن

المعاني، ولذلك فإن تعدد مراتب الدلالة العلامية لحركات الإعراب قد يتجلى أولا في أن لكل علامة إعرابية قيمة تمييزية تدل بوضع هو اصطلاح متفق عليه تصريحا أو مسلما به ضمنيا ولذلك يمكننا القول بأن للعلامة الإعرابية دور تعريفي ودليل قيمتها وهذا على أنها ليست قيمة دلالية بذاتها وإنما دلالتها قائمة على أساس الاصطلاح اللغوي، وعليه فإن حدود الكلمة وانتسابها إلى قسم من أقسام الكلام وأبوابه النحوية، قد اعتمدت على العلامة المختصة نحو "تاء الضمير" و"تاء التأنيث" و الجوازم وكذا نون التوكيد، لذلك اعتُّد بها ذلك النحوي في إقرار نوع الكلمة مكتفيا بتحديد الوجه الخصوصي للعلامة العربية، وبناء على ذلك يمكننا القول بأن تعدد مراتب الدلالة العلامية لمختلف حركات الإعراب يتحدد ويظهر حتما في أن لكل علامة إعرابية قيمة دلالية تمييزية تدل على حقيقة محددة بوضع هو اصطلاح متفق عليه تصريحا أو مسلما به ضمنيا، ولذلك وفي حدود وسعنا يمكننا القول بأن العلامة الإعرابية لها دور عملي تعريفي، هو دليل قيمتها على أنها ليست قيمة دلالية بذاتها وإنما دلالتها على الاصطلاح اللغوي، ولذلك قد يكون المتلقي للعلامة الإعرابية إما عالم بالاصطلاح فيدرك معناها وإما هو غير عالم بها، ولذلك فلا ينفعه تحري وتقسي فيها، إن حدود الكلمة وكذا انتسابها لجنس لغوي معين، أو إلى قسم من أقسام الكلام وأبوابه النحوية قد اعتمدت على العلامات المختصة مثل: تاء الضمير والتأنيث وكذا الجوازم ونوني التوكيد وغيرها. لذلك فالعلامة قد اعتّد بها النحوي بغية إقرار نوع الكلمة وتحديد وظيفتها، دون أن يكون مطالبا بالبحث لجميع الوجوه مكتفيا بالوجه الخصوصي المحدِّد للعلامة الإعرابية، كحجة النفي والإثبات لِاسمية اللفظ "نعم وبئس" لذلك فتحديد صيغة "نعم وبئس" يقوم أساسا على تحديد المفاهيم، فالأولى تكون للمدح، والثانية تكون للذم...وذلك نحو: نعم الحياة الآخرة، ونعم العمل العبادة، وحبذا الأمانة، وحبذا الإخلاص في العمل، والثانية نحو: بئس الخلق الخيانَةَ، لا حبذا الإسرافُ، لا حبذا الكذبُ، ولذل يمكننا القول بأن نسيج البنية اللغوية قد يتعدد وتماسك تماسكا مركبا من أجزاء تتآلف وتتفاعل وتتماسك طبقا لسنن النظام الدلالي لنظام اللغة على أساس معيار الاستعمال اللغوي، فالعلامة الإعرابية تترابط فيما بينها ترابطا نسقيا دلاليا بحكم أن العلامات الإعرابية تحكمها علاقات توافقية كلية لمقومات النظام اللغوي، القائم على أساس علاقة الانسجام والتوافق بين مكونات اللغة ومختلف عناصرها، لذلك بنية اللغة في حقيقتها ليست مجرد تركيب كلمات مجردة من الدلالة، بل هي ذات نسق معنوي دلالي صوري، أساسه في اللغة حركات الإعراب، حيث أن كل متكلم بأية لغة قد تتكون عنده من خلال تعلمه للغته أو من خلال ممارسته لها عادات عقلية تتعلق بنظام تأليف الجمل بناء على أنها في حقيقتها مشتملة على أصوات، وهذه الأصوات تعبر عن معان ودلالات وفق ألفاظها، وذلك بحكم أن اللغة تعد

وسيلة تواصل منذ أن وجد الإنسان فهي تقوم بتعبير عن مشاعره وأحاسيسه ليتحقق هذا بين الأفراد ولذلك فهو يقتضي وجود نظام قوي يضبط هذه الوسيلة بغية نقل الرسالة بين المتكلم والسامع، فكل لغة تحمل في كلماتها دلالات، وهذه الدلالات هي التي يتم بواسطتها التفاهم والتواصل ضمن قواعد يتعلمها مستعمل هذه اللغو، فالقواعد الإعرابية وضوابطها النطقية والدلالية، فهذه خاصية أصلية خُصَّ بها الإنسان بالسليقة والفطرة إلى أن صارت ملكة لسانية، وهي في حقيقتها طبيعة وجبلة، لذلك المحل، ولهذا جاءت المصطلحات لحالات الإعراب القائمة على الحركة الأخيرة في الحرف الأخير من الاسم المتصرف والمعرَب، وذلك بحكم أن الأصل في حركات الإعراب، هو أن تكون للإبانة عن المعاني والدلالات، ولهذا عدت الحركات الإعراب هي أصل المعنى في اللغة العربية، ولا إعراب غلا بعد فهم المعنى الذي تنبؤ عنه حرمات الإعراب، التي في حقيقتها هي تعبير حسي منطوق تكون الإبانة الأولى للفظة في وحدتها التركيبية والدلالية، وغايتها هي الفصل بين حدود معنى الكلمة والأخرى، لذلك فظاهرة الإعراب تعد المحطة الأساسية والفاصلة في تحديد عملية معنى أو دلالة الكلمة، وهي ضمن التركيب اللغوي، لذلك فهي علامات تنبؤ عن تحويل الجملة من معنى إلى آخر، تفرضها أو تقتضيها مختلف الاستعمالات اللغوية، ولهذا كانت حركات الإعراب هي الأسّ الأساسي لمعالم هذه النظرية، وتجلياتها التي من خلالها أدرك العربي مكونات لغته وتجليات دلالتها، ولذلك فإن الاختلافات الحاصلة في القراءات القرآنية في حقيقتها ما هي إلا تطبيقات قراءتية للغة القبائل العربية، وفق لهجاتها المختلفة، ولهذه اختلف وتفرع علماء اللغة خاصة في مجال النحو وبالضبط في حركات الإعراب في خواتم الكلمات وقد أدى ذلك إلى تعدد إعراب الكلمة الواحدة في الجملة، سبب ذلك هو، توجيه المعنى على ضوء معالم حركات الإعراب، وقد أدى هذا إلى تفريع المعنى، وعليه فلا يمكن إعراب الكلمة في التركيب غلا بعد فعم المعنى، ولذلك كانت حركات الإعراب هي الأداة الأولى في تحديد المعنى المناسب للجملة بناء على مستوى ترابط الكلمات مع بعضها في التركيب العام، بحكم أن الكلمات هي الممثلة والمحددة للوظيفة، وعلى هذا فإن كل كلمة تأخذ حركة إعرابية تنبؤ عن وظيفتها ودلالتها، وهذا على أساس أن الإعراب هو الأصل في تحديد المعنى وعليه يتوقف تحديد الحركة الإعرابية، ثم بعدها يتم تحديد الوظيفة من خلال تحديد موقع كل كلمة في الجملة الذي من خلاله يتم تحديد رتبة ودلالة كل كلمة... ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنه من خلال العرف التركيبي قد تنبأ علماء النحو إلى تحديد دور الرتبة التي تظهر أهميتها بشكل واضح ومحدد في الهدف الذي به قد عللوا دخول الإعراب والكلام حيث جعلوا الحركات دلائل أكيدة على تحديد المعاني أو الدلالات بغرض التوسع في كلامهم، حتى يتمكنوا من تقديم ما أرادوا ويؤخروا ما أرادوه

عند الحاجة، أو متى دعت الضرورة إلى ذلك في نسيج البناء اللغوي العام، ولذلك فقد يمكن بلورة الحالات الإعرابية وتحديدها وفق مكونات التركيب اللغوي، وهذه الحالات تستلزم العمل وفق كل نمط لغوي، من تلك البنية اللغوية التي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

-الحالة الإعرابية اللازمة: ويقصد بها تلك الحالات الإعرابية التي تكون ملازمة لمكونات الجملة من خلال مختلف السياقات البنيوية والوظيفية التي ترد فيها والتي منها على سبيل المثال الضمائر إلى جانب ما يسمى في النحو بالمبنيات، والتي تتضمن حالات إعرابية لازمة لا يمكن أن تفارقها، ويمكنها أن تكون محددة ومبينة في معاجم.

-الحالات الإعرابية البنيوية: وهي تلك الحالات المسندة إلى مكوناتها وفق السياق البنيوي التي ترد فيه تلك المكونات وهي حالة واحدة في اللغة العربية هي: حالة الجر، ويأخذها المكون فضلة للمركب الإضافي أو المكون الداخل عليه حرف الجر.

-الحالات الإعرابية الوظيفية: وهي تلك الحالات المسندة إلى تلك المكونات التي تشكل جملة على حسب نوع وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية، فقد نستخلص من خلال الدراسة السابقة أنه في العربية توجد حالتان إعرابيتان وظيفيتان أساسيتان هما: حالة الرفع، وحالة النصب. ولهذا قام اللسانيون العرب المحدثين بتحديد نوعين من الحالات الإعرابية هما الحالة البنيوية كحالة الرفع وحالة المفعولية وحالتي الجر والإضافة، ولذلك فغن الحركات في العرف اللساني تكون محددة لمكونات التركيب وظيفيا، ولهذا فهي أداة ظاهرة إلى إنجاز العملية الإبلاغية، مما يجعلها تظهر وتفصح عن وجود دلالتها في حالة تشكلها الصوري المتواضع عليه، وتأكيدا لهذا فإن الحركات الإعرابية تعد المنطلقات الأساسية المعتمدة على مبدأ تفكيك الكلام وتوزيع أجزاءه قياسا على تزاوج العمل الشكلي الخالص للعلامات الإعرابية بناء على التحليل النحوي المؤسس على الخلفيات الدلالية، فحركات الإعراب تعد المنطلقات الأساسية المبدئية العاملة في تفسير الظاهرة اللغوية، وعلى الاعتماد في تحديد منهج الاستنباط لمدونة البحث النحوي، وعليها يعتمد في تأسيس وتمييز القيمة الوظيفية لكل كلمة في التركيب من خلال مواقع وأماكن الحركات العربية الثلاث التي هي: الضمة والكسرة والفتحة، فالحركة الإعرابية هي علامة ربط بين كقولة الأصل والفرع بنظام هو أرفع من أنظمة اللغة العربية، فهي وسيلة التحديد والتعريف لأقسام الكلمة ومغيراتها الوظيفية كالعلاقة الدلالية بين الفاعل ونائب الفاعل، ولهذا فإنه إذا كان البناءة هو لزوم آخر الكلمة بحركة واحدة لا تتغير بتغير العوامل فهذا معناه أن الأصل في تحديد المعنى هو إعراب الكلمة، ولذلك فإن المبني

من الأسماء التي لا تتغير حركات إعرابها أنما على الاسم المعرب من الأسماء خاصة ذلك الاسم المتمكن الذي تظهر عليه الحركات الإعرابية، وهذا بخلاف المبني فتحدد معانيه وفق موضعه في الجملة المعربة التي يحدد معناه من خلال إعرابه، ولهذا فإن الالتزام والعمل بالأصول اللغوية للألفاظ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية يُعرف بأصل الوضع المكاني أو الاستصحاب اللغوي واللجوء إلى العدول عن ذلك قد يقتضيه الغرض الدلالي، وذلك لمراعاة المقام أو السياق، فالتبادل المعنوي في حقيقته اختيار مقصود وتفضيل لغوي لقصد دلالي بحسب مراد حيث يؤدى المعنى المراد بصورة دلالية متفاوتة، وهذا تبعا لتعدد الإمكانيات اللغوية التي يمكنها أن تؤدي المعنى المطلوب، حيث يلجأ المتكلم إلى اختيار من بين هذا البدائل ما يعبر عن معناه بدقة على أساس دلالي، فالصورة المختارة هي التي تحقق مفهوم التبادل وفق ظروف المتكلم ومراعاة لحالة المتلقي، وأيضا مع مراعاة الإفادة القائمة على الإفهام وحسن الإدراك وذلك بحكم أن اللغة قائمة على أساس وظيفة تبليغية تقوم وفق بنيات تركيبية دلالية، وهذا يؤثر بشكل عام على الحياة اللغوية وتطورها على حسام مستوى بنية الكلمة وكيفية نسجها في البنية التركيبية وعلاقتها بمستوى الحركة الإعرابية التي تتميز وتتفرد بها اللغة العربية والتي هي وصلة نطقية تفرق بين أنواع الكلمات كالتركيب، وتحدد وظيفتها النحوية والصيغ الصرفية فهي بذلك تعد إحدى المقومات الأساسية لربط بنية كل كلمة وفق التركيب المناسب.

التهميش:

[1]- كريم زكي حسام الدين: التحليل الدلالي ص03.
[2]- نفس المرجع ص07.
[3]- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة تر: كمال بِشر ص28.
[4]- كريم زكي حسام الدين: التحليل الدلالي ص06.
[5]- نفس المرجع ص08.
[6]- عثمان مواقي: دراسة معدة له من قبل محمد مصطفى ص167.
[7]- رومان يكبسون: الاتجاهات الأساسية في اللغة تر:حسن ناظم ص45.
[8]- د.حامد محمد أمين شعبان: أسرار النظام اللغوي لمصطفى صادق الرافعي ص150.
[9]- نفس المرجع ص144.
[10]- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة تر: كمال بِشر ص71.
[11]- حامد محمد أمين شعبان: أسرار النظام اللغوي لمصطفى صادق الرافعي ص119:
[12]- كريم زكي حسام الدين: التحليل الدلالي ص10.
[13]- نفس المرجع والصفحة.

[14]- نفس المرجع ص217.

[15]- حلمي خليل: المولّد في اللغة العربية ص24.

[16]- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة تر: كمال بِشر ص217.

[17]- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي ص148.

[18]- حلمي خليل: المولّد في اللغة العربية ص15.

[19]- سورة التوبة الآية 40.

[20]- أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، حسب منهج متن الألفية دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص08.

[21]- علي أبو المكارم: مدخل إلى دراسة النحو العربي ص183.

[22]- الديوان الوطني للوثائق التربوية الكتاب السنوي 2001 ص35.

[23]- منهاج اللغة العربية للسنة الرابعة من التعليم الأساسي ص16.

[24]- نفس المرجع ص17.

[25]- نفس المرجع ص07

[26]- نفس المرجع ص17.

[27]-نفس المرجع ص20.

[28]- نفس المرجع ص20.

[29]- حنفي بن عيسى: محاضرات في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص95.

[30]- أحمد سليمان الياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983، ص78.

[31]- عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية نحو بديل ألسني في نقد الأدب سنة 1977، ص79.

قائمة المصادر المراجع:

1- كتاب التحليل الدلالي، دار غريب للطباعة والنشر، تاريخ النشر01/01/2000.

2-كتاب دور الكلمة في اللغة، مكتبة الشباب، طبعة 1975.

3- كتاب الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، المركز الثقافي العربي، تاريخ النشر 01/05/2002.

4- كتاب أسرار النظام اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1979م.

5-كتاب المولد في اللغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 1985.

6- كتاب التطور اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، تاريخ النشر 1997.

7- كتاب القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية-دار الفكر، تاريخ الشر 09/12/2009.

8- كتاب المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الثقافة العربية، الطبعة 1، 1982.

9- الديوان الوطني للوثائق التربوية الكتاب السنوي 2001.

10- منهاج اللغة العربية للسنة الرابعة من التعليم الأساسي.

11- محاضرات في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

12- كتاب الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة.